رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مع نظيره التركي مصطفى شنتوب وأعضاء الوفدين

الرئيس الغانم مصافحا شنتوب

جانب من المباحثات بين الوفدين

لتفعيلها في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المزمع عقده في جنيف أبريل المقبل

الغانم بحث مع نظيره التركي المستجدات الإقليمية والدولية وتنسيق المواقف بين البرلمانات الإسلامية

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم والوفد البرلماني المرافق له في العاصمة التركية أنقرة أمس مباحثات رسمية مع رئيس البرلمان التركي مصطفى شنتوب وذلك بمناسبة زيارته الى تركيا. وتناولت المباحثات أطر تعزيز العلاقات الثنائية والشراكة الاستراتيجية بين البلدين الصديقين بالإضافة الى استعراض أوجه العمل المشترك في كافة مجالات التعاون لاسيما في شقها البرلماني.

كما تبادل الجانبان الحديث حول آخر التطورات والمستجدات الراهنة على المستويين الإقليمي والدولي وسبل توحيد المواقف بين البرلمانين في مختلف المحافل البرلمانية القارية والدولية وخاصة في مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي المزمع عقده في جنيف ابريل المقبل.

وأكد الجانبان أهمية توحيد وتنسيق المواقف بين البرلمانات الإسلامية إزاء أبرز الملفات الملحة في العالم الاسلامي وضرورة مقابلة المجتمع الدولي بموقف إسلامي موحد على قدر عال من التنسيق والتطابق.

وحضر المباحثات النواب أسامة الشاهين، وعبدالله فهاد ود.حمود الخضير، وفراج العربيد، إضافة الى عدد من نواب البرلمان التركي وعلى رأسهم رئيس لجنة الصداقة التركية ـ الكويتية في البرلمان التركي النائب أيوب اوسوي، وسفير الكويت لدى تركيا غسان الزواوي، وقنصل عام الكويت في اسطنبول محمد المحمد. وعقب المباحثات أقام رئيس البرلمان التركي مأدبة غداء بمقر البرلمان على شرف الرئيس الغانم والوفد المرافق له. وأمس قام الرئيس الغانم بوضع اكليل من الزهور على ضريح اتاتورك.

يذكر ان الرئيس الغانم وصل والوفد المرافق له الى أنقرة يوم امس الاول في زيارة رسمية تستغرق يومين تلبية لدعوة رسمية من رئيس البرلمان التركي.

لمشاهدة الفيديو
الرئيس مرزوق الغانم والوفد المرافق خلال وضع اكليل من الزهور على ضريح اتاتورك

الدلال والعتيبي ينسحبان من اجتماع «التشريعية»: دمج اقتراحات العفو خلط للأوراق

سامح عبدالحفيظ

أعلن مقرر لجنة الشؤون التشريعية النائب محمد الدلال انسحابه من اجتماع اللجنة اليوم احتجاجا على إصرار بعض الأعضاء على دمج كل المقترحات المتعلقة بموضوع العفو العام في تقرير واحد.

وقال الدلال في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن اللجنة اجتمعت اليوم «امس» لبحث الطلب الذي وافق عليه المجلس بأن تعد اللجنة تقريرا في القوانين المقترحة بشأن العفو العام ببعض القضايا، وهناك 3 مقترحات مقدمة بهذا الخصوص الأول يتعلق بالعفو العام وفقا للمادة 75 من الدستور في قضية دخول المجلس، والمقترح الثاني يتعلق بالعفو العام عن قضية (خلية العبدلي)، والمقترح الثالث بالعفو العام عن النائب السابق عبدالحميد دشتي.

وبين أن المهلة الممنوحة للجنة مدتها شهر تنتهي غدا وبالتالي تم تحديد موعد الاجتماع اليوم (امس) لمناقشة الموضوع قبل انتهاء المهلة.

وأضاف: «ما يؤسفني واضطرني للانسحاب من الاجتماع هو إصرار بعض أعضاء اللجنة على طريقة اعتماد القوانين وإحالتها للمجلس»، موضحا أن بعض أعضاء اللجنة أصروا على دمج كل هذه المقترحات في تقرير واحد وإحالته للمجلس للتصويت عليه.

ورأى أن في هذه الطريقة خلط للأمور بطريقة سيئة للغاية وموقف سياسي سلبي غير قانوني وغير دستوري وغير سليم ويؤدي في النهاية إلى أن يرفض المجلس كل هذه الاقتراحات.

وشدد على أن القضايا الثلاث تختلف فيما بينها بشكل جذري ولا يجوز مساواة المعنيين بهذه القضايا، مؤكدا أنه قرر الانسحاب من الاجتماع لأنه غير قانوني وغير سليم وسيؤدي إلى الدخول في مشكلة كبيرة.

وقال: «ما نطالب به هو ان تعرض كل التقارير بشكل منفصل ويتم التصويت عليها بشكل منفرد حتى يقرر الأعضاء ما يوافقون عليه وما يرفضونه»، معتبرا أن ما حصل في اجتماع اللجنة التشريعية هو تجاوز دستوري وقانوني وبرلماني خطير ومحاولة لسد الطريق أمام الموضوع ولإعاقة صدور العفو العام على الرغم من اهتمام مجلس الأمة به.

وطالب رئيس وأعضاء مكتب المجلس ورئيس اللجنة التشريعية بإعادة النظر في الموضوع والتراجع عن هذه الخطوة السلبية التي ستدخل المجلس في صراعات سياسية.

وتابع: «نحن مع التصالح ولكن وفق أسس دستورية وقانونية سليمة وليس بإقحام السياسة والمصالح ومحاولة وأد موضوع العفو العام المتعلق بدخول المجلس بهذه الطريقة».

من جهته، قال عضو اللجنة النائب خالد العتيبي إن هناك مماطلة في مناقشة الاقتراح بقانون في شأن العفو العام وما حصل اليوم (امس) دليل على ان هناك محاولة لخلط الأوراق.

وأوضح أن الاجتماع حضره 4 أعضاء هم خالد الشطي ود.خليل أبل ومحمد الدلال وخالد العتيبي وكان الرأي بأن يتم دمج الاقتراحات الثلاثة حتى يتم الرفض أو الموافقة عليها بالجملة.

واعتبر أن الإجراء خاطئ نظرا لأن كل قضية تختلف عن الأخرى بظروفها وأحداثها ومسماها، مؤكدا أن دمج الاقتراحات الثلاثة سيؤدي إلى الدخول في نفق وجدال يزيد الفرقة بين النواب ولن يؤدي إلى الخروج بنتيجة.

وشدد على أن المفترض أن تحال للمجلس تقارير منفصلة تتضمن جميع الآراء القانونية لكل قضية على حدة.

وأفاد بأنه اقترح على رئيس اللجنة طلب رأي الحكومة الجديدة حول هذه القضايا لأن الآراء السابقة قديمة ومن حكومة سابقة، ولكن رئيس اللجنة كان يصر على أن يتم التصويت على الموضوع اليوم (امس) مما اضطره للانسحاب هو والنائب الدلال.

وأضاف: «قلت لرئيس اللجنة انه لا يوجد مانع من أن نطلب تمديد مهلة اللجنة أسبوعين إضافيين، خصوصا ان هناك تشريعات تخص الحريات كنت قد تبنيتها وهي موجودة حاليا ويمكن أن يستفيد منها النائب السابق عبدالحميد دشتي في قضايا الرأي بالإضافة إلى شريحة كبيرة من المواطنين الذين سيستفيدون منها وكنت أنوي الدفع بها لتكون محل قانون العفو القادم».

وزاد «هناك توجه من رئيس اللجنة لخلط الأوراق وخلق خلاف داخل اللجنة يمتد إلى قاعة عبدالله السالم وهذا كله سيؤثر على سير قضية العفو الشامل».

وتمنى من رئيس مجلس الأمة ومكتب المجلس النظر في هذه القضية وأن تعاد إلى اللجنة التشريعية حتى يتم التصويت على كل قضية بشكل منفصل.

لمشاهدة الفيديو
خالد الشطي ومحمد الدلال ود. خليل عبدالله وخالد العتيبي خلال اجتماع لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

الرويعي: هل حصلت «البترول» على موافقة لإنشاء محطة توليد طاقة؟

د.عودة الرويعي

وجه النائب د.عودة الرويعي سؤالا إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء د.خالد الفاضل، استفسر فيه عن الآتي:

1ـ هل سهلت وزارة الكهرباء والماء حصول مؤسسة البترول الكويتية على موافقة مجلس الوزراء لإنشاء محطة لتوليد الطاقة من مصادر متجددة بالمخالفة للقانون رقم (39) لسنة 2010 وتعديلاته؟ وهل ستشتري الوزارة الطاقة المتولدة من المحطة عند تشغيلها ودخولها للخدمة؟

2ـ بيان عن نوعية المحروقات التي تزودت بها محطات الوزارة من مؤسسة البترول الكويتية للسنة المالية 2019/2018 يوضح فيه تنازليا قرين كل منها الكميات المزودة والمبلغ الذي تحملته الخزانة العامة نظير شرائها، وما رأي الوزارة في نوعية تلك المحروقات وأيها يعتبر الأفضل في تخفيف تكاليف تشغيل محطات القوى الكهربائية وتقطير المياه على الخزانة العامة للدولة؟

3ـ كم تبلغ حاليا القدرة الإنتاجية للطاقة الكهربائية من محطات الوزارة، مع بيان الطاقة الكهربائية المستهلكة في الكويت في سنة 2019.

4ـ كم تبلغ حاليا القدرة الإنتاجية لتقطير المياه من محطات الوزارة، مع بيان كل من الآتي:

ـ كمية استهلاك المياه العذبة في الكويت في سنة 2019.

ـ السعة التصميمية للمخزون الاستراتيجي للمياه، والسعة التخزينية الحالية التي فيها.

ـ عدد مرات السحب من المخزون الاستراتيجي للمياه في سنة 2019 مع بيان قرين كل منها الكميات المسحوبة والأسباب التي أدت إلى ذلك.

5ـ هل عدلت الوزارة قراءة العدادات عبر كود الإجبار في سنة 2019، وفي حال الإجابة بنعم فيرجى توضيح ما يلي:

ـ بيان إجمالي عن المبالغ التي عدلت قراءاتها بالنقص خلال السنوات الـ 3 الماضية ابتداء من سنة 2019 كل سنة على حدة، مع بيان الأسباب إيجازا.

ـ بيان إحصائي يبين فيه تصنيف المستهلكين (السكن الخاص ـ التجاري ـ الاستثماري ـ الحكومي ـ الصناعي ـ الزراعي وغيرهم) ممن عدلت قراءات عداداتهم بالنقص عبر كود الإجبار لسنة 2019.

ـ عدد موظفي الوزارة الممنوحة لهم صلاحية تعديل القراءات عبر كود الإجبار مع بيان حدود صلاحياتهم بالتعديل قرين كل منهم.

6ـ كم يبلغ إجمالي الديون المستحقة للحكومة نتيجة انتفاع الغير بخدمات الوزارة من الكهرباء والماء في بداية السنة المالية 2019/2018، مع بيان كل من الآتي:

ـ مقدار التحصيل أثناء السنة المالية المذكورة، وإرفاق صورة عن الحساب الختامي للوزارة عن السنة المشار إليها يبين فيه فقط البند المختص الذي انعكس فيه حركة التحصيل.

ـ إجمالي الديون المستحقة للحكومة نتيجة انتفاع الغير بخدمات الوزارة من الكهرباء والماء في نهاية السنة المالية 2019/2018.

7ـ بيان يوضح فيه تقييم الوزارة لموجودات الدولة العقارية من أراض ومبان كل على حدة في نهاية السنة المالية 2019/2018، مع إرفاق صورة من الحساب الختامي يبين فيه فقط البند المختص الذي انعكست فيه نتائج ذلك التقييم.

خلال أول جلسة مقبلة مع إبلاغ الحكومة

5 نواب يطلبون مناقشة القضية الإسكانية

عبدالله الكندري

رياض العدساني

أسامة الشاهين

د.عادل الدمخي

محمد الدلال

قال النائب عبدالله الكندري إنه تقدم أول من أمس مع 4 نواب هم رياض العدساني وأسامة الشاهين ود.عادل الدمخي ومحمد الدلال بطلب لتخصيص ساعتين في جلسة مجلس الأمة المقبلة، لمناقشة قضية الإسكان والإجراءات الحكومية باستصلاح الأراضي الفضاء.

وطالب النواب الخمسة بإدراج الطلب في جدول أعمال أول جلسة تالية وإبلاغ رئيس مجلس الوزراء ووزيري الإسكان والمالية بفحواه، وعملا بنص المادة (148) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وأشار الكندري إلى ما يعانيه المواطنون من تأخر الدولة بتوفير الرعاية السكنية لهم لسنوات طويلة، وأن أسعار البيوت السكنية أصبحت خارج متناول الأيدي.

وأضاف: لما كانت هناك محدودية بالقسائم السكنية المعروضة بسبب احتكار الحكومة للأراضي واستنادا إلى المادة (112) من الدستور والمادة (146) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة نتقدم نحن الموقعين بطلب تخصيص ساعتين لمناقشة قضية الإسكان، من أجل العمل على إيجاد حلول من تخفيف طوابير الانتظار وكل ما يتعلق بالقضية الإسكانية ومع ما ورد بتنفيذ في القانونين رقم 1993/27 و1995/27، من التزام المؤسسة العامة للرعاية السكنية خلال ثلاث سنوات من تاريخ العمل بهذا القانون رقم 2008/8 باستصلاح الأراضي اللازمة لتوفير مائة ألف قسيمة سكنية.

فهاد يشيد بإقرار اتفاقية «المنطقة المقسومة»

عبدالله فهاد

أشاد النائب عبدالله فهاد بإقرار اتفاقية المنطقة المقسومة ومذكرة التفاهم بين الكويت والسعودية، مشيرا إلى أنها تؤكد عمق العلاقة بين البلدين.

وقال فهاد في تصريح صحافي انه تمت مناقشة الاتفاقية بشكل مفصل في الجلسة التكميلية أمس، مشيرا الى ان الجلسة شهدت تعاونا بين المجلس والحكومة التي أوضحت جميع الملاحظات التي طرحها النواب بكل شفافية.

وبين أن لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية ناقشت الاتفاقية وكانت الدعوة مفتوحة لجميع الأعضاء لحضور الاجتماع والمشاركة في النقاشات وتم بحث جميع التساؤلات والإجابة عنها من المختصين.

وأشار إلى أنه من المكاسب التي تحققها الاتفاقية تأكيد السيادة وكسب ميناء بحري اضافة الى خلق فرص عمل جديدة للكويتيين.

وأكد أن إقرار الاتفاقية ومذكرة التفاهم يعتبر لحظة تاريخية لأنها حققت مكاسب كبيرة للكويت، خاصة انها أخذت حقها من الدراسة والبحث والنقاش. ولفت الى ان هذه اللحظة التاريخية تؤكد عمق العلاقات بين البلدين، مضيفا: «ولا شك أن السعودية تمثل لعمق الاستراتيجي للكويت وهي العضيد لها والمناصر لجميع قضاياها العادلة، ونحن نفتخر على مدى التاريخ بهذه العلاقة المتجذرة.

وأضاف: «الشكر الحقيقي هو لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد على حنكته وإصراره على ان يتم الانتهاء من الاتفاق على هذه الاتفاقية في هذه اللحظات التاريخية حتى تقر وتصبح أمرا واقع وبممارسة دستورية وديموقراطية قلما نجد مثيلا لها».

ولفت فهاد إلى ان هذه الاتفاقية جاءت مكللة لجهود القادة بين البلدين ونتيجة لعمل دؤوب خلال السنوات الماضية وتوجت بإقرار المجلس لها.

تؤكد عمق العلاقات الكويتية ـ السعودية